|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| itu_logo | **الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-16)****الحمامات، 25 أكتوبر - 3 نوفمبر 2016** | CCITT/ITU-T 60th Anniversary logo |
|  |  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 33للوثيقة 46-A |
|  | 23 سبتمبر 2016 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| الدول الأعضاء في لجنة البلدان الأمريكية للاتصالات (CITEL) |
| مقترح لتعديل القرار 76 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالاتلعام 2012 (WTSA‑12) - الدراسات المتعلقة باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني ومساعدة البلدان النامية |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| تعرض هذه المساهمة اقتراح صيغة مراجعة للقرار 76 آخذةً في الاعتبار أحدث الأعمال في قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات بشأن برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني (C&I). وإلى جانب ذلك، فهي تروج لتشجيع التعاون التقني بين الدول الأعضاء بشأن قدرات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك تحديد المتطلبات التقنية ذات الصلة بتقييم المطابقة والإجراءات التي تؤدي إلى استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو يسمح بالتشغيل البيني. | **ملخص**: |

مقدمة

تعرض هذه المساهمة اقتراح صيغة مراجعة للقرار 76 آخذةً في الاعتبار أحدث الأعمال في قطاع تقييس الاتصالات وقطاع تنمية الاتصالات بشأن برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني (C&I)، بما في ذلك أنظمة تقييم المطابقة.

وبالإضافة إلى ذلك، وإذ تؤخذ بعين الاعتبار الأهمية المتزايدة بسرعة لأجهزة إنترنت الأشياء، وحجم هذه الأجهزة الموصولة التي ستستفيد من جهد دولي نحو التقييس، والطلب على قابلية التشغيل البيني المستعين، في جزء منه، بمجموعة اختبارات، تروج هذه المساهمة لتشجيع التعاون التقني بين الدول الأعضاء بشأن قدرات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك تحديد المتطلبات التقنية ذات الصلة بتقييم المطابقة والإجراءات التي تؤدي إلى استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو يسمح بالتشغيل البيني.

MOD IAP/46A33/1

القـرار 76 (المراجَع في الحمامات، 2016)

الدراسات المتعلقة باختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني
ومساعدة البلدان النامية[[1]](#footnote-1)

(جوهانسبرغ، 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (الحمامات، 2016)،

إذ تدرك

 *أ )* أن قابلية التشغيل البيني لشبكات الاتصالات الدولية كانت السبب الرئيسي لإنشاء الاتحاد الدولي للبرق عام 1865 وأنها ما زالت من الأهداف الرئيسية في الخطة الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ب)* أن تقييم المطابقة هو السبيل المقبول للبرهنة على أن منتجاً ما يلتزم بمعيار دولي وأن ذلك أمر يتسم بأهمية في سياق التزامات التقييس الدولي لأعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب الاتفاق المعني بالعوائق التقنية أمام التجارة؛

*ﺝ)* أن اختبارات المطابقة لا تضمن قابلية التشغيل البيني ولكن من شأنها أن تزيد من احتمال قابلية التشغيل البيني للتجهيزات المطابقة لمعايير الاتحاد الدولي للاتصالات؛

*ﺩ )* أن قلة من توصيات قطاع تقييس الاتصالات الراهنة تحدد متطلبات اختبارات قابلية التشغيل البيني أو المطابقة؛

*ﻫ )* أن القرار 123 (المراجَع فيبوسان، 2014) الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين يكلف الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة بالعمل بالتعاون الوثيق فيما بينهم على متابعة المبادرات التي تساعد على سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ﻭ )* أن التدريب التقني وتنمية القدرات المؤسسية الهادفة إلى إجراء الاختبارات وإصدار الشهادات قضيتان جوهريتان بالنسبة للبلدان من أجل تحسين عمليات تقييم المطابقة لديها وتعزيز نشر شبكات الاتصالات المتقدمة وزيادة التوصيلية العالمية؛

*ﺯ )* أن من غير المناسب أن يدخل الاتحاد الدولي للاتصالات بالذات في مجال إصدار الشهادات واختبارات التجهيزات والخدمات وأن العديد من الهيئات الإقليمية والوطنية لوضع المعايير تقدم أيضاً اختبارات المطابقة؛

*ﺡ)* أن المادة 17 من دستور الاتحاد، التي تنص على أن وظائف قطاع تقييس الاتصالات هي الوفاء بشكل كامل بأهداف الاتحاد المتعلقة بتقييس الاتصالات، تنص كذلك على أن أداء هذه الوظائف يجب أن يكون "مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية"؛

*ﻁ)* أن النُهُج الدولية القائمة في تقييم المطابقة توفر بنية تحتية متينة تؤدي مهامها جيداً،

وإذ تدرك كذلك

أن توفير قابلية التشغيل البيني ينبغي أن تكون من الاعتبارات الهامة لدى وضع التوصيات المقبلة لقطاع تقييس الاتصالات،

وإذ تضع في اعتبارها

 *أ )* أن ثمة عدداً متزايداً من الشكاوى مفادها أن التجهيزات غالباً ما لا تتسم بالقابلية الكاملة للتشغيل مع تجهيزات أخرى؛

*ب)* أن بعض البلدان، لا سيما البلدان النامية، لم تكتسب بعد القدرة على اختبار التجهيزات وتوفير الضمانات للمستهلكين لديها؛

*ج)* أن زيادة الثقة في مطابقة تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات من شأنها أن تزيد احتمال قابلية التشغيل البيني من طرف إلى طرف بين تجهيزات مختلف المصنعين وأن تساعد البلدان النامية في اختيار الحلول؛

*د )* أن مجلس الاتحاد في دورته لعام 2013، وافق على برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني (C&I) المنصوص عليه في القرار 177 (المراجَع في بوسان، 2014) وحدَّثه على أساس أربع دعائم: الدعامة 1: تقييم المطابقة؛ والدعامة 2: أحداث قابلية التشغيل البيني؛ والدعامة 3: بناء قدرات الموارد البشرية؛ والدعامة 4: المساعدة في إقامة مراكز اختبار ووضع برامج للمطابقة وقابلية التشغيل البيني في البلدان النامية؛

*ﻫ )* أن مؤتمر المندوبين المفوضين اعتمد القرار 177 (المراجَع في بوسان، 2014) الذي يعترف بأن ال‍مطابقة وقابلية التشغيل البيني على نطاق واسع لتجهيزات وأنظمة الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) من خلال تنفيذ البرامج والسياسات والقرارات ذات الصلة، ي‍مكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص ال‍متاحة في السوق وال‍موثوقية وتشجيع التكامل العال‍مي والتجارة العال‍مية؛

*ﻭ )* أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات اعتمد القرار 47 (المراجَع في دبي، 2014)؛

*ﺯ )* أن جمعية الاتصالات الراديوية للاتحاد اعتمدت القرار ITU‑R 62 (جنيف، 2015)؛

*ﺡ)* أهمية اضطلاع الاتحاد، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية، بدور ريادي في مسائل قابلية التشغيل البيني، حيث يتولى المسؤولية الرئيسية قطاع تقييس الاتصالات عن الدعامتين 1 و2 وقطاع تنمية الاتصالات عن الدعامتين 3 و4؛

*ﻁ)* الملخص التنفيذي لتقرير خطة أعمال المطابقة وقابلية التشغيل البيني للاتحاد، والذي يسلط الضوء على المسائل الهامة المتعلقة بالدعائم الأربع لبرنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني للاتحاد؛

*ﻱ)* قاعدة بيانات الاتحاد بشأن مطابقة المنتجات بوصفها قائمة إعلامية وطوعية بالمنتجات المطابقة لتوصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

*ﻙ)* أن الموقع الإلكتروني لبوابة المطابقة وقابلية التشغيل البيني لدى الاتحاد قد أنشئت ويجري تحديثها باستمرار،

وإذ تلاحظ

 *أ )* أن متطلبات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، من أجل الاختبارات، عناصر أساسية لتطوير تجهيزات قابلة للتشغيل البيني تقوم على أساس توصيات قطاع تقييس الاتصالات؛

*ب)* أن ثمة خبرة عملية هائلة لدى أعضاء قطاع تقييس الاتصالات فيما يخص وضع المعايير ذات الصلة للاختبارات وإجراءات الاختبارات التي تستند إليها الإجراءات المقترحة في هذا القرار؛

*ج)* ضرورة مساعدة البلدان النامية في تسهيل الحلول القابلة للتشغيل البيني التي يمكن أن تساعد في تخفيض تكاليف شراء الأنظمة والتجهيزات من قبل المشغلين، لا سيما في البلدان النامية، والترويج في الوقت ذاته لتحسين نوعية المنتجات وسلامتها؛

*د )* أنه في حالة عدم إجراء التجارب أو الاختبارات الخاصة بقابلية التشغيل البيني قد يعاني المستعملون من قصور إمكانية التشغيل بين التجهيزات الواردة من مصنِّعين مختلفين؛

*ﻫ )* أن التعاون التقني وتبادل المعارف بشأن مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الدول الأعضاء يشكلان لبنات بناء مجتمع موصول بينياً وقابل للتشغيل البيني،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار

 *أ )* ‌أن قطاع تقييس الاتصالات قد بدأ من حين لآخر اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، على النحو المذكور في الإضافة 2 لتوصيات السلسلة A لقطاع تقييس الاتصالات؛

*ب)* أن موارد الاتحاد الدولي للاتصالات الخاصة بالتقييس محدودة وأن اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني تتطلب بنية تحتية تقنية محددة؛

*ج)* أن مجموعة مختلفة من الخبرات ضرورية للقيام بإعداد مجموعات الاختبارات، وتقييس اختبارات قابلية التشغيل البيني، وتطوير المنتجات واختبارها؛

*د )* أن من الأفضل أن يقوم باختبارات قابلية التشغيل البيني مستعملو المعيار الذين لم يشتركوا في عملية التقييس نفسها وليس خبراء التقييس الذين أعدوا مواصفات المعيار؛

*ﻫ )* أن التعاون، بناءً على ذلك، ضروري مع طائفة من الهيئات الخارجية لتقييم المطابقة (بما في ذلك الاعتماد ومنح الشهادات)؛

*و )* أن بعض المحافل والاتحادات التجارية والمنظمات الأخرى قد أنشأت بالفعل برامج لمنح الشهادات؛

*ﺯ )* أن الأهمية المتزايدة بسرعة لأجهزة إنترنت الأشياء وأعداد هذه الأجهزة الموصولة ستستفيد من جهد دولي نحو التقييس ومن الطلب على قابلية التشغيل البيني المستعين، في جزء منه، بمجموعات الاختبار،

تقـرر

1 أن تقوم لجان الدراسات التابعة لقطاع تقييس الاتصالات بوضع التوصيات الضرورية لاختبارات المطابقة الخاصة بتجهيزات الاتصالات في أقرب وقت ممكن؛

2 أن تنسق لجنة الدراسات 11 لقطاع تقييس الاتصالات أنشطة القطاع المتصلة ببرنامج الاتحاد الخاص بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني على امتداد كل لجان الدراسات؛

3 أن تستمر لجنة الدراسات 11 لقطاع تقييس الاتصالات، فضلاً عن لجان الدراسات الأخرى، في القيام بأنشطة ضمن برنامج المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك مشاريع تجريبية بشأن اختبار المطابقة/قابلية التشغيل البيني؛

4 أن يتم في أقرب وقت ممكن قيام قطاع تقييس الاتصالات بوضع توصيات تتناول اختبارات قابلية التشغيل البيني؛

5 أن يستمر قطاع تقييس الاتصالات في دعم قطاع تنمية الاتصالات المسؤول عن وضع برامج من أجل:

’1‘ مساعدة البلدان النامية فيما يتعلق بالدعامة 3 التي تتناول بناء القدرات والدعامة 4 من أجل إقامة مراكز اختبار في البلدان النامية ترمي إلى تعزيز التكامل الإقليمي للبرامج المشتركة المتعلقة بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني؛

’2‘ مساعدة البلدان النامية في إنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية للمطابقة وقابلية التشغيل البيني، وتشجيع التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والإقليمية والهيئات الدولية للاعتماد ومنح الشهادات؛

’3‘ تشجيع التعاون التقني بين الدول الأعضاء بشأن قدرات المطابقة وقابلية التشغيل البيني، بما في ذلك تحديد المتطلبات التقنية ذات الصلة بتقييم المطابقة والإجراءات التي تؤدي إلى استخدام منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسمح بالتشغيل البيني؛

6 أن متطلبات اختبارات المطابقة يجب أن تنص على التحقق من المعلمات المحددة في التوصيات الحالية والمقبلة لقطاع تقييس الاتصالات على النحو الذي تحدده لجان الدراسات التي تعد التوصيات لاختبارات قابلية التشغيل البيني من أجل مراعاة احتياجات المستخدمين والطلب في الأسواق حسب الاقتضاء،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 أن يواصل، بالتعاون مع مكتب الاتصالات الراديوية ومكتب تنمية الاتصالات إجراء أنشطة استكشافية، حسب الحاجة، في كل منطقة لتحديد المشاكل التي تواجهها البلدان النامية ووضع أولوياتها فيما يتعلق بتحقيق قابلية التشغيل البيني لتجهيزات وخدمات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 أن ينفذ، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، واستناداً إلى نتائج الفقرة 1 من *"تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات"* أعلاه، خطة العمل التي وافق عليها المجلس في دورته لعام 2013؛

3 أن ينفذ، بالتعاون مع مدير مكتب تنمية الاتصالات، برنامج الاتحاد الخاص بالمطابقة وقابلية التشغيل البيني لاحتمال إدخال قاعدة بيانات تحدد مطابقة المنتجات ومنشأها؛

4 بإشراك الخبراء والكيانات الخارجية حسبما يكون ملائماً؛

5 برفع نتائج هذه الأنشطة المنفذة في إطار خطة العمل إلى المجلس للنظر فيها واتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنها،

تكلف لجان الدراسات

1 بالاستمرار في تحديد توصيات قطاع تقييس الاتصالات القائمة التي من شأنها أن تكون مرشحة لاختبار المطابقة وقابلية التشغيل البيني، وبالنظر في جوانب المطابقة وقابلية التشغيل البيني ضمن الأعمال المحتملة في المستقبل، على أن تؤخذ في الحسبان احتياجات الأعضاء؛

2 بإعداد توصيات قطاع تقييس الاتصالات المحددة في الفقرة 1 من *"تكلف لجان الدراسات"* أعلاه، وذلك بغية إجراء اختبارات المطابقة وقابلية التشغيل البيني حسبما يكون مناسباً؛

3 بالتعاون، حسب الاقتضاء، مع أصحاب المصلحة المهتمين بالأمر لإجراء أمثل الدراسات لوضع مواصفات الاختبار، ولا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات المشار إليها في الفقرة 1 من *"تكلف لجان الدراسات"* أعلاه، مع مراعاة احتياجات المستخدمين والطلب في الأسواق على برنامج لتقييم المطابقة،

تدعو المجلس

إلى النظر في تقرير مدير مكتب تقييس الاتصالات المشار إليه في الفقرة 5 من *"تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات"* أعلاه،

تدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع

1 إلى المساهمة في تنفيذ هذا القرار؛

2 إلى تشجيع الكيانات الوطنية والإقليمية للاختبارات على مساعدة قطاع تقييس الاتصالات في تنفيذ هذا القرار.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)